International Articles Journal
A Multidisciplinary Journal
Issue 1, March 2025

مجلة المقالات الدولية
مجلة متعددة التخصصات
العدد 1، مارس 2025

التقييم التشاركي لبرامج التنمية الترابية بالمغرب وسؤال نجاعة الأداء

Participatory evaluation of territorial development programmes in Morocco and the question of performance effectiveness

SAID KHOUMRI
Professor of Public Law and Political Science
Hassan II University, Casablanca

ABDELKEBIR JMAIAI
PhD Researcher
Hassan II University, Casablanca

سعيد خمري
أستاذ القانون العام والعلوم السياسية
جامعة الحسن الثاني، الدار البيضاء

عبد الكبير اجميعي
باحث بسلك الدكتوراة
جامعة الحسن الثاني، الدار البيضاء

Abstract :

This article highlights the importance of participatory evaluation in improving the performance of territorial development programs in Morocco, as it serves as a key tool for assessing goal achievement and socio-economic impact. It emphasizes the need to involve citizens, civil society, and local authorities to ensure transparency and effective governance. The article also addresses the weak responsiveness of territorial actors to participation indicators in public decision evaluation. It calls for strengthening laws and mechanisms that guarantee citizen involvement in project formulation and assessment, such as petitions and participatory budgeting, contributing to sustainable development, enhancing citizen-administration trust, and improving the effectiveness of public interventions.

المستخلص:

يركز هذا المقال على أهمية التقييم التشاركي في تحسين أداء برامج التنمية الترابية بالمغرب، حيث يعد أداة رئيسية لقياس تحقيق الأهداف والتأثير الاجتماعي والاقتصادي. يشدد على ضرورة إشراك المواطنين، المجتمع المدني، والجماعات الترابية لضمان الشفافية والحكامة الفعالة. كما يعالج ضعف تجاوب الفاعلين الترابيين مع مؤشرات المشاركة في تقييم القرارات العمومية. يدعو المقال إلى تعزيز القوانين والآليات التي تضمن إشراك المواطنين في صياغة وتقييم المشاريع، مثل العرائض والميزانية التشاركية، مما يساهم في تنمية مستدامة، تعزيز الثقة بين المواطن والإدارة، وتحسين نجاعة التدخلات العمومية.

Keywords:

Participatory evaluation; territorial development; Security; civic participation.

الكلمات المفتاحية:

التقييم التشاركي؛ التنمية الترابية؛ المشاركة المدنية.

مقدمة:

يرتبط تحقيق برامج التنمية الترابية بالمناخ السياسي السائد الذي يمكن من تعزيز الديمقراطية وصنع القرار العمومي على المستويين الوطني والترابي، من خلال مساهمة المجتمع المدني في تقييم السياسات العمومية وبرامج التنمية الترابية. من هنا فإن معالجة مدى أهمية الأجوبة التي تقدمها القوانين التنظيمية للجماعات الترابية، على الأسئلة المرتبطة بترجمة السياسات العمومية إلى برامج تنموية ناجعة، وتسائل في الوقت ذاته قدرة هذه المؤسسات على المساهمة في التحول الترابي من خلال الارتقاء بمؤشرات نجاعة الأداء، وحسن تملك وتفعيل آليات الحكامة التشاركية. ولأجل ذلك ينبغي أن تترجم هذه البرامج من خلال وثائق الميزانية والوثائق المالية التي تحول الاستراتيجيات القطاعية والجهوية والإقليمية والمحلية إلى أرقام ملموسة وذات أثر اجتماعي واضح، على ضوء ما يمكن أن تسفر عنه خلاصات ونتائج التقييم التشاركي لهذه البرامج.

كما أن تقييم برامج التنمية الترابية يرتكز على منهجية تتمحور حول سلسلة من الوحدات المختلطة بما في ذلك أدوات وأساليب التقييم النوعي والكمي. ويقوم التحليل الكمي على استخدام مؤشرات لتقييم مدى ملاءمة وكفاءة كل مشروع مع نتائج التشخيص الترابي التشاركي والأولويات الوطنية، والمدد الزمنية للإنجاز، وتكلفة إعداد وتنفيذ المشاريع، وما إلى ذلك، وكذلك قياس النتائج التي تم الحصول عليها (درجة تحقيق الأثر التنموي لبرامج الجماعات الترابية، ونجاعة أداء المشروع (التقييم أثناء التنفيذ وعند إنجاز المشروع). في هذا الإطار لابد من استثمار الإحصاءات والبيانات العلمية المتاحة، لا سيما المؤشرات الترابية عند الاقتضاء.[1]

المطلب الأول:
مستويات تقييم برامج التنمية الترابية

يروم تقييم برامج التنمية الترابية الوقوف على مدى تحقيق الأهداف المسطرة في مخطط التتبع والتقييم ومدى تطابقها مع الإنجازات التي تم تحقيقها على مستوى المشاريع التي تتم برمجتها في إطار البرنامج الترابي الذي يتأسس على تعاقدات مؤسساتية بين مختلف الفاعلين والمتدخلين في قضايا التنمية. لذلك يسعى التقييم إلى التأكد من الأثر الاجتماعي والاقتصادي للبرنامج على المنظومة المجتمعية (Ecosystème) وذلك من خلال الوقع المباشر على المستفيدين والمجال الترابي ككل. ويسعى التقييم، بناء على معطيات التتبع والرصد، إلى مقارنة النتائج المحققة بالأهداف المرسومة في لحظة القياس، ويتم تحديد نقط القوة من أجل تعزيزها ونقط الضعف من أجل تجاوزها. التقييم هنا يأخذ معنى التقييم الداخلي الذي يعتبره جزءا لا يتجزأ من إدارة المشاريع التنموية على المستوى الترابي.

ويرتكز التقييم التشاركي على مستويين إثنين: الأول يتعلق بالتقييم الإجرائي الذي يهم نتائج البرنامج ومستوى تحقيق أهدافه، كما ينصب على أثره الاجتماعي والاقتصادي وعلى استدامته، فيما يتعلق الثاني بالتقييم التشاركي للبرنامج من خلال قياس مستوى المشاركة في التخطيط للبرنامج، ومدى احترامه لقواعد التشاور العمومي مع

[1] Evaluation du portefeuille des pays ; Maroc (1997–2015) Volume 1 : Rapport d'évaluation, Bureau indépendant de l'évaluation, Fonds pour l'environnement mondial, JANVIER 2016, P8

المواطنات والمواطنين والجمعيات. كما يركز على مدى إدماج مقاربة النوع الاجتماعي في مختلف مراحل اعتماد البرنامج. وتشكل فعلية إدماج معايير حقوق الإنسان في تقييم هذه البرامج مدخلا لتعزيز وظيفة التقييم التشاركي والارتقاء بمؤشرات الثقة بين الساكنة ومؤسساتها التمثيلية والإدارية.

الفرع الأول: التقييم الإجرائي للبرامج التنموية

يهدف التقييم الإجرائي لبرامج التنمية الترابية قياس مدى ملاءمة أثر هذه البرامج مع التوجهات العامة في تحقيق التنمية، والاستجابة لتطلعات المواطنات والمواطنين وأيضا فعاليات المجتمع المدني. كما يمكن من الوقوف على مدى تحقق الأهداف المسطرة في الوثائق المرجعية للتنمية الترابية، والدراسات المنجزة في إطار تفعيل اتفاقيات الشراكة المبرمة مع باقي المتدخلين الترابيين. كما يساعد هذا المستوى الإجرائي على التحقق من نجاعة تمويل المشاريع واحترام الآجال المنصوص عليها في دفاتر التحملات. وهو ما سيسعف في قياس مدى فعالية التدبير العمومي لقضايا التنمية الترابية على ضوء مؤشرات ومعايير مضبوطة.

يستدعي استثمار هذه المعطيات إلزامية توفر الجماعات الترابية على آليات ملائمة لتمكين المواطنات والمواطنين والمجتمع المدني من الحق في الولوج إلى المعلومة، وذلك من أجل المشاركة في تحليل النتائج وتناسق الأهداف مع المعطيات المرجعية للمشاريع المبرمجة ضمن برامج عمل الجماعات وبرامج التنمية الإقليمية والجهوية.

الفقرة الأولى: أشكال التقييم الإجرائي للبرامج التنموية

يأخذ تقييم برامج التنمية الترابية أشكالا وأنواعا تخضع للتصنيف إما وفقا للحيز الزمني للتقييم أو لكيفية إجرائه. وبالتالي نظرا للحظة التي يتم فيها إجراء العملية التقييمية مقارنة مع دورة حياة السياسة أو البرنامج الذي يتم تقييمه، يمكن الحديث عن[2]:

أولا. التقييم الدوري: تقييم يتم في نهاية كل ثلاثة أشهر، وهدفه التأكد من أن الأنشطة المبرمجة تنفذ وفق ما هو مصمم لها، وأن المعايير المستعملة ملائمة لقياس تطور الإنجاز .وبنفس المناسبة يمكن اقتراح تعديلات على الأنشطة أو على المعايير إذا اتضح أنها غير دقيقة في رصد تطور العمل. ولا يمكن تعديل المعايير إلا وفق الإجراءات المعمول بها على مستوى تدبير مشاريع الجماعات الترابية، ينظم بشكل داخلي وبمنهجية تشاركية.

ثانيا. التقييم السنوي: تقييم يتم كل سنة ويساعد على إعداد مسودة تقرير التقييم الذي يتقدم به رؤساء الجماعات الترابية أمام المجلس الجهوي. بالإضافة إلى تقييم الأداء وفق المعايير الموضوعة ضمن مخطط التتبع والتقييم. يساعد التقييم السنوي على الوقوف على أهداف ومؤشرات قياس أداء المشاريع بالإضافة إلى معدل إنجازها، وعلى الوسائل المالية المخصصة للمشاريع والإكراهات التي قد تنجم عن إنجازها والحلول المقترحة للتغلب عليها. ويرصد التقييم السنوي ما يجب تغييره في خطة العمل من أجل ضمان السير بطريقة أفضل نحو تحقيق النتائج. وإذا اقتضى الأمر تعديلا في معايير قياس الأداء، يمكن أن يتم ذلك، وفق الإجراءات

[2] منهجية إعداد مخطط التتبع والتقييم والتعلم المتعلق ببرنامج التنمية الجهوية، وزارة الداخلية، المديرية العامة للجماعات الترابية، ص 13

المعمول بها أيضا في إطار منهجية تشاركية تتيح فرصة للمجتمع المدني وللمواطنين والمواطنات من أجل المساهمة في هذه العملية.

ثالثا. التقييم المرحلي: تقييم منتصف عمر البرنامج، ويكون الهدف الرئيسي منه تقييم ما إذا كان البرنامج يسير في اتجاه تحقيق أهدافه، وهل يمكن أن يستكمل تحقيق كل أهدافه ضمن المدة الزمنية ووفق الموارد المالية المتبقية والموارد البشرية المرصودة. بناء على ذلك، يرصد التقييم المرحلي النجاحات والإخفاقات والصعوبات، وأيضا الفرص المساعدة على نجاح أكبر، ويقدم اقتراحات للسير بطريقة أكثر فعالية نحو تحقيق البرنامج. وهنا من الأفضل اللجوء لخبرات متخصصة من خارج الجماعات الترابية لضمان الموضوعية الكافية في القيام بمهام التقييم الخارجي.

رابعا. التقييم النهائي: يعتبر التقييم النهائي لبرامج التنمية الترابية وسيلة للوقوف على مدى تحقيق الأهداف، وعلى الدروس المستخلصة من أجل العمل بها في برامج أو مجالات أخرى، وأيضا على نقط الضعف من أجل تجاوزها، وذلك لجعل خلاصات التقييم مدخلا لتجويد القرار العمومي بشأن برنامج التنمية الترابية في القادم. على اعتبار أن الاستفادة من الهفوات التنظيمية أو التقنية التي أثرت على نتائج تحقيق البرنامج أو ضعف احترام الآجال الزمنية المحددة للإنجاز، أو ضعف الكفاءات المهنية في تنفيذ البرنامج وفق دفاتر التحملات المرتبطة بكل مشروع، أو بطيء المساطر الإدارية، كل ذلك قد لا يضمن النجاعة الكافية لتحقيق النتائج المحددة ضمن وثيقة البرنامج المعدة سلفا.

الفقرة الثانية: تقييم أثرواستدامة المشاريع

يعتبر التعلم مسألة أساسية في مسار تقييم المشاريع من أجل الوقوف على مدى تحقيقها للنتائج المرجوة، وأن يكون لهذه الأخيرة أثر اجتماعي واقتصادي على الساكنة، كما ينبغي أن تضمن استدامة تأثيرها على المجال الترابي بشكل يطور من المنومة المجتمعية، إذ الغاية المثلى من هذه العملية برمتها، نظرا لما يوفره من معطيات تكون كفيلة بتجويد البرامج التنموية، وخصوصا لما يتعلق الأمر بتقييم الأثر والاستدامة ، حيث يمكن أن تؤدي خلاصات التقييم إلى الوقوف على عناصر التحول الترابي المنشود لقياس مستوى التغيير الحاصل بالمجال الترابي. مما يجعل من هذه العملية أمرا يمكن أن يساعد للجماعات الترابية للاستعانة بالخبرات المتخصصة في المجال من أجل تطوير وتجويد مستوى تخطيطها الترابي.

أولا. تقييم الأثر: يرصد هذا التقييم مدى تأثير البرنامج في مجاله انطلاقا من الأهداف التي تم وضعها في بداية البرنامج. ومن بين مكونات هذا التقييم المقارنة بين الوضعية الجديدة وخط النطاق الذي سبق للبرنامج أن انطلق منه في وضع النموذج المنطقي. ويعتبر تقرير تقييم الأثر، الأداة الرئيسية لقياس إنجازات البرنامج ككل.

يعتبر تقييم أثر المشاريع التنموية أداة أساسية لضمان تحقيق تنمية شاملة ومستدامة على المستوى الترابي بالمغرب. يساعد هذا التقييم في قياس مدى تحقيق الأهداف التنموية المعلنة، وتحليل التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية التي تطرأ على المناطق المستهدفة. كما يمكن من رصد وتحليل الفجوات والتحديات التي تواجه التنفيذ، مما يوفر معطيات دقيقة لدعم صناع القرار في تحسين استراتيجيات التدخل وتعزيز فعالية البرامج المستقبلية.

كما يشكل هذا النوع من التقييم رافعة لتعزيز العدالة المجالية وتحقيق تنمية متوازنة بين مختلف الجهات. فمن خلال التركيز على قياس الأثر الترابي، يصبح من الممكن فهم مدى مساهمة هذه المشاريع في تحسين جودة حياة السكان، تعزيز البنية التحتية، وتحقيق الإدماج الاقتصادي والاجتماعي. كما يساهم هذا التقييم التشاركي في إشراك الفاعلين الترابيين وتوجيه الجهود نحو استجابات تنموية أكثر فعالية وملاءمة لخصوصيات المجال الترابي.

ثانيا. تقييم الاستدامة: يهدف تقييم الاستدامة باعتباره أداة استراتيجية، إلى قياس مدى توافق المشاريع والسياسات مع مبادئ التنمية المستدامة، بما يشمل الأبعاد البيئية، الاقتصادية، والاجتماعية. يساهم هذا التقييم في تحليل الآثار قصيرة وطويلة الأمد للأنشطة التنموية على الموارد الطبيعية، رفاه السكان، واستقرار الاقتصاد المحلي. كما يتيح تحديد المخاطر المحتملة والتوصية بحلول مبتكرة لضمان استمرارية الفوائد وتحقيق توازن بين التنمية والبيئة.

كما تقييم يهدف إلى رصد مدى ضمان الاستدامة في تنفيذ البرامج التنموية للجماعات الترابية، وخصوصا في استعمال الموارد في إنجاز المشاريع، ومدى استحضار العديد من الأبعاد من ضمنها البعد البيئي وضمان مراعاة حقوق الأجيال المقبلة في التنمية. وفي ذات السياق، يقيم فريق العمل مدى استمرارية الأداء عند انتهاء التمويل لبعض الأنشطة و/أو المبادرات.

يعد تقييم الاستدامة خطوة ضرورية لضمان اتخاذ قرارات تنموية ناجعة تستجيب لتطلعات المستقبل. من خلال هذا التقييم، يتم تحليل كفاءة استخدام الموارد، وتقليص الأضرار البيئية، وتعزيز العدالة الاجتماعية. كما يعزز إشراك مختلف الفاعلين في عملية التنمية، بما يضمن تحقيق أهداف التنمية المستدامة وتحقيق التحولات الهيكلية المطلوبة على المستويين الوطني والترابي.

الفرع الثاني: تتبع وتقييم برامج التنمية الترابية

ترتكز وظيفة التقييم الإجرائي لبرامج التنمية الترابية أساسا على ضبط انسيابية المعطيات والمعلومات التي يمكن توفيها من أجل نجاعة هذه العملية. لذلك فإن ارتباط تقييم مختلف مستويات إعداد وتنفيذ المشاريع المقترحة ضمن برامج الجماعات الترابية بعملية التتبع، يشكل نسقا متجانسا بين التتبع والتقييم، نظرا لأهمية الأول في رصد مختلف الجوانب المتعلقة بمراحل إعداد البرامج وآجال تنفيذها والموارد المعبأة لذلك. وهذا ما يعكس أن الترابط بين التتبع والتقييم يمكن أن يساعد على إجراء تطوير هذه الوظيفة كبنية مؤسساتية للرفع من نجاعة التدخلات العمومية وتقوية مؤشرات الأداء المؤسساتي.

الفقرة الأولى: تتبع برامج التنمية

يرسم تتبع برامج التنمية مسارا مهما في رصد مدى تقدم إنجاز المشاريع المبرمجة من طرف الجماعات الترابية ومستوى تأثير هذه البرامج على جودة حياة المواطنات والمواطنين. كما تساعد عملية التتبع في تقديم المعلومات والمعطيات اللازمة من أجل إنجاز عملية التقييم من أجل قياس نجاعة مختلف التدخلات العمومية للجماعات الترابية. لذلك سنعرض مختلف العناصر المرتبطة بعملية التتبع كالتالي:

أولا. تتبع النتائج: تركز عملية تتبع النتائج على تأثيرات المشروع وأثره وما يحدثه من تحول في العرض التنموي لترابي. هذا شكل من التقييم يهدف إلى تحديد ما إذا كان المشروع/البرنامج يسير على المسار الصحيح لتحقيق النتائج المخطط لها (المخرجات والإنجازات والأثر الاجتماعي والاقتصادي) وما إذا كان له آثار غير منتظرة (سواء أكانت إيجابية أم سلبية). على سبيل المثال، في إطار الدعم النفسي والاجتماعي للمشروع، سيكون من الضروري تحديد ما إذا كانت الأنشطة تمكن من تحقيق الإنجازات التي تساهم في تعزيز قدرة المجتمع على الصمود وقدرته على التعافي بعد وقوع الأزمات والكوارث.[3]

ثانيا. تتبع مسلسل تنفيذ المشاريع: تتبع العمليات والأنشطة التي تم تقييمها تعتمد على استخدام المدخلات والموارد والتقدم المحرز في هذه الأنشطة وتحقيق الأثر. كما يتم استخدامها لتحليل كيفية تنفيذ الأنشطة؛ فعاليتها من حيث الالتزام بالمواعيد النهائية لتسلم المشروع واستخدام الموارد. ويتم تنفيذه غالبًا بالتزامن مع مراقبة الانسجام والملائمة (contrôle de conformité)، حيث يكون بمثابة نقطة انطلاق لتقييم التأثير. على سبيل المثال، في إطار مشروع تدبير المياه والصرف الصحي، سيكون من الضروري تحديد ما إذا كانت خزانات الصرف الصحي يتم تسليمها وفقًا للجدول الزمني المحدد وتبعا للمعايير المنصوص عليها في دفتر التحملات للإجابة على احتياجات المواطنين والمواطنات.

ثالثا. تتبع الملائمة: تتبع الملائمة يتيح لنا التأكد من مدى احترام المساطر الإجرائية التي يحددها الشركاء والمانحون في إنجاز مشاريع التنمية كما الالتزام بتحقيق النتائج المتوقعة من كل مشروع، وشروط المنح والعقود، والقوانين العامة والترابية، والقيم الأخلاقية. على سبيل المثال، في إطار إنجاز مركز لتعزيز اندماج الشباب في الحياة الاجتماعية والاقتصادية ينبغي التأكد من أن بناء هذا المركز يحترم القواعد والقوانين المنظمة للتعمير وتهيئة المجال.

رابعا. تتبع السياق: يعتمد تتبع سياق الوضعية الراهنة لإعداد مشروع تنموي مراعاة الظرفية والعوامل المؤثرة في إنجازه بمعنى تتبع البيئة الاجتماعية والاقتصادية والتحولات السياسية والمعطيات المرتبطة بالتغييرات المناخية والأزمات الطبيعية المؤثرة في اختيارات المشروع، بما في ذلك الافتراضات والعوامل التي قد تعيق إنجازه، بالإضافة إلى الأحداث غير المتوقعة. ويشمل كذلك رصد الوضعية المالية والإمكانيات المتوفرة لتحسين المؤشرات المرتبطة بتنفيذ المشروع/البرنامج. على سبيل المثال، إذا تم تنفيذ مشروع ما في منطقة معرضة للصراعات بين الأحزاب السياسية، فسيكون من الضروري تتبع تطور الاشتباكات المحتملة بين الأطراف المتنازعة، الأمر الذي قد لا يضر بتنفيذ المشروع فحسب، بل يعرض أيضا الزمن التنموي للخطر ويعطل مسار.

الفقرة الثانية: محددات التقييم الإجرائي لبرامج التنمية الترابية

هناك محددات مختلفة من التقييم والتي يمكن تصنيفها بطرق مختلفة. يتم تحديد المقاربة والطريقة المستخدمة أساسا في التقييم والغرض منه، وذلك من خلال أدوات منهجية تمكن من قياس مدى تحقق النتائج وضمان الأثر الاجتماعي والاقتصادي للمواطنين والمواطنات. من المهم التأكيد في هذا الصدد على الترابط الذي

[3] Fédération internationale des Sociétés de la Croix-Rouge et du Croissant-Rouge ; Guide pour le suivi et l'évaluation de projets/programmes, 2014, P14

يجمع ما بين المناهج المتبعة في إجراء التقييم وأنواعه، كما لا يمكن أن نستبعد البعد التشاركي في إرساء وظيفة التقييم، في إطار من التكامل والشمولية واستبيان ما إذا تعلق الأمر بالتقييم الخارجي أو التقييم النهائي للبرنامج التنموي.

أولا. لحظة التقييم

يتم إجراء التقييم المرحلي أثناء تنفيذ البرنامج لتحسين الأداء والتحقق من الملاءمة والانسجام. كما يتم إجراء التقييم الموجز في نهاية التنفيذ لقياس مدى فعالية وتأثير البرنامج على وضعية المجال الترابي وما يمكن أن يساهم به في تعزيز مؤشرات التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتحسين مستوى عيش المواطنات والمواطنين. كما يمكن أن يهم تقييم منتصف مرحلة تنفيذ المشروع أو البرنامج، من أجل تحليل وتقييم ومراجعة مسار الإنجاز على ضوء مؤشرات التتبع. أما التقييم النهائي فهو تقييم إجمالي يتم إجراؤه غالبا بواسطة خبير في التقييم في نهاية التنفيذ لتقييم مدى تحقيق الأهداف خلال عملية الإعداد والتصميم. كما يجب أن يخضع أي برنامج أو مشروع تنموي لتقييم نهائي، داخليا وخارجيا. كما يتم إجراء التقييم البعدي بعد مرور بعض الوقت على التنفيذ لتقييم أثره الاجتماعي واستدامته على المدى الطويل.

ثانيا. المكلفون بالتقييم

يتم إجراء التقييم الداخلي أو التقييم الذاتي من قبل المسؤولين عن تنفيذ البرنامج. ويمكن أن يكون أقل تكلفة من التقييم الخارجي، ويساعد في بناء القدرات وإشراك الموظفين. ومع ذلك، قد يفتقر هذا التقييم في بعض الأحيان إلى المصداقية في نظر بعض الجهات المتدخلة مثل الجهات المانحة، لأنها تعتبره أكثر ذاتية. وهو يركز على الدروس المستفادة أكثر من التركيز على المساءلة. ويتم إجراء التقييم الخارجي أو المستقل بواسطة مقيِمين ليسوا جزءا من فريق تنفيذ المشروع، وبالتالي يوفرون درجة معينة من الموضوعية، وفي كثير من الأحيان، المعرفة التقنية. وتركز خلاصات وتوصيات عملية التقييم هنا على العناصر التي من شأنها أن تعرض المسؤولين عن تنفيذ هذه المشاريع للمساءلة وفي أحيان أخرى للمحاسبة قصد الرفع من مؤشرات النجاعة والفعالية وبالتالي صمان الحد المعقول لإرساء مبادئ الحكامة التشاركية في التدبير العمومي لقضايا التنمية الترابية.

يتم إجراء التقييم التشاركي مع المستفيدين والفاعلين الرئيسيين الآخرين بمشاركة الجمعيات المختصة في مجال تتبع وتقييم السياسات العمومية والبرامج التنموية للجماعات الترابية، ويمكن أن يعزز هذا التقييم تمكينهم من خلال تقوية قدراتهم ومشاركتهم ودعمهم. التقييم التشاركي هو نتيجة للتعاون بين العديد من الشركاء المنخرطين في إنجاز وتنفيذ المشاريع. فهو يساعد على بناء توافق في الآراء على مختلف المستويات، واكتساب المصداقية وضمان الدعم وتعزيز الثقة بين كل مكونات المجتمع. في هذا الصدد، تعرض الخطاطة أعلاه نموذج للتقييم السريع للأثر[4]

[4]Centre d'excellence en évaluation – canada, guide sur l'évaluation rapide de l'impact: https://www.canada.ca/fr/secretariat-conseil-tresor/services/verifications-evaluations/centre-excellence-en-evaluation.html , Date de modification,13.10.2017

المطلب الثاني:
مأسسة التقييم التشاركي لبرامج التنمية الترابية

يعتبر بالتقييم التشاركي إجراء يلامس مدى احترام المشاريع المبرمجة للمقاربة التشاركية خلال مرحل التشخيص، التخطيط الترابي، الإنجاز، التنفيذ، وكذلك خلال مرحلة التقييم القبلي والبعدي خلال مختلف مسارات الإنجاز. ويركز بشكل دقيق على مدى احترام حقوق الإنسان في تصميم المشاريع، من قبيل إنجاز مشروع اجتماعي بطوابق دون مراعاة الولوج الطبيعي للأشخاص في وضعية إعاقة لهذا المرفق مما يتعارض مع الضوابط القانونية والحقوقية الرامية إلى ضمان الكرامة الإنسانية للمرتفقين. وهو ما يستلزم وضع إجراءات صارمة خلال مراحل إعداد المشاريع ونظام الصفقات، بغية الاستجابة للاحتياجات المتزايدة للنساء والشباب والأطفال والأشخاص المسنين.

الفرع الأول: مستويات التقييم التشاركي

يستهدف التقييم التشاركي إبراز العناصر المعيارية المرتبطة بالمشاركة في صناعة القرار العمومي على المستوى الترابي، انطلاقا من المعطيات المتعلقة بمستوى إدماج مؤشر المشاركة في مختلف مراحل بناء وتقييم المشاريع التنموية. وذلك على ضوء ما تضمنه المقتضيات الدستورية من وظائف جديدة للمجتمع المدني والمواطنات والمواطنين في بلورة وتتبع وتنفيذ وتقييم هذه المشاريع لدى المؤسسات المنتخبة والسلطات العمومية[5].

في هذا الإطار، فإن اعتماد مقاربة النوع الاجتماعي في مختلف السياسات العمومية وبرامج التنمية الترابية، يشكل إحدى المداخل الأساسية في تحقيق مجتمع متوازن وخال من الإقصاء الاجتماعي، لذا فإن التقييم التشاركي ينبغي أن يقف على أهم المؤشرات الضامنة لإدماج النوع الاجتماعي في مختلف مراحل الإعداد والتتبع والتقييم. لذلك ينبغي التأكيد هنا على أن التقييم التشاركي، حينما تتملك وظيفته من طرف المؤسسات المنتخبة وباقي الفاعلين المؤسساتيين بشكل جيد، فإنها تتيح فرصا أكبر للرفع من مؤشرات الثقة بين المواطنات والمواطنين والإدارة، مما يسهم في تحفيز التنمية الدامجة ويضمن استمرارية المشاريع ونجاحها. وهو ما يستدعي تعزيز الإطار القانوني للجماعات الترابية، وتطوير آليات تشاركية فعالة، وتوفير برامج توعوية لتعزيز المشاركة المواطنة في تدبير قضايا التنمية الترابية، وكذا بتقوية آليات الشفافية من خلال حق الولوج للمعلومة وفق ما تنص عليه مقتضيات القانون 31.13، وتوسيع فرص التواصل مع السكان لضمان مشاركة أوسع، بما يخدم تحقيق أهداف التنمية المنشودة على المستوى الترابي.

الفقرة الأولى: تقييم المشاركة في التخطيط الترابي

أقر المشرع الدستوري العديد من آليات الديمقراطية التشاركية لتي تؤكد الحرص على ضرورة إشراك المجتمع المدني في جميع مراحل إنتاج السياسات العمومية وبرامج التنمية على مستوى الجماعات الترابية، ويتضح ذلك جليا من خلال الفصل 13 الذي نص على أن السلطات العمومية تحرص على إحداث هيئات التشاور قصد إشراك

[55] يمكن الاطلاع في هذا الصدد على الفصل 12 من الدستور الذي يؤكد على " تُساهم الجمعيات المهتمة بقضايا الشأن العام، والمنظمات غير الحكومية، في إطار الديمقراطية التشاركية، في إعداد قرارات ومشاريع لدى المؤسسات المنتخبة والسلطات العمومية، وكذا في تفعيلها وتقييمها. وعلى هذه المؤسسات والسلطات تنظيم هذه المشاركة، طبق شروط وكيفيات يحددها القانون.".

مختلف الفاعلين الاجتماعيين في إعداد السياسات العمومية وتفعيلها وتنفيذها وتقييمها.[6] لذلك فإن مشاركة المجتمع المدني في بلورة وتقييم برامج التنمية الترابية عبر مختلف مسارات التخطيط الترابي، يساعد على رصد وقياس مستويات وحدود هذه المشاركة.

أولا: مشاركة المجتمع المدني:

حدد النص الدستوري أربعة مراحل لتدخل المجتمع المدني في التدبير الترابي وهي المراحل المعروفة في إنتاج السياسات العمومية، مرحلة الإعداد والتقييم، ويمكن لهذا التدخل أن ينعكس إيجابيا على مردوديتها ويكون دافعا قويا لإنجاحها ويخفف من العبء الاجتماعي الملقى على الدولة. والسؤال المطروح هنا كيف يمكن للمجتمع المدني أن يكون فاعلا في إنتاج السياسات الترابية، وماهي الآليات الكفيلة بتحقيق ذلك؟

تعتبر مرحلة الإعداد المرحلة المؤسسة لإعداد السياسات العمومية وبرامج التنمية الترابية، ويتم فيها تحديد المشكل أو المطالب المطروحة، ثم حصر الموارد التي يمكن تسخيرها لمعالجته، وتشخيص المطلب الاجتماعي المطروح، ومن ثمة تحديد اختيارات الجماعات الترابية في معالجة هذا المطلب بناء على التشخيص الذي أجرته، ويمكن لفعاليات المجتمع المدني أن تلعب دورا محوريا في هذه المرحلة وتساهم في وضع مطلب اجتماعي معين ضمن اختصاصات هذه المؤسسات المنتخبة، وذلك بتحديد نوع المشكل أو المطالب المطروحة، والتعريف بأسبابها ودرجة خطورتها، وتوضيح الصورة بشكل أفضل للأجهزة الرسمية حتى تستطيع الإلمام بمختلف المطالب والمشاكل المطروحة والوقوف على أسبابها الحقيقية، مما يسهل تحديد نوع وشكل التدخل في معالجة المشكل، وعلى هذا الأساس يلعب المجتمع المدني دورا أساسيا في مرحلة إعداد السياسات العمومية، وكذا البرامج التنموية للجماعات الترابية، وذلك من خلال التشخيص الدقيق للمشاكل أو المطالب الاجتماعية والمرافعة والتشبيك من أجل جعل هذه المطالب تحظى باهتمام الفاعلين في القرار الترابي.

بيد أن مشاركة المجتمع المدني في صناعة القرار العمومي على مستوى الجماعات الترابية تبقى محدودة، وذلك بالنظر إلى المعيقات التي تعترضه في التواصل مع هذه الجماعات نتيجة ضعف انفتاحها على المكونات الترابية قصد إشراكها في عملية البناء المشترك لبرامجها التنموية، وهي قائمة دستوريا على توسيع المشاركة في صناعة المستقبل التنموي للتراب من خلال مساهمة المجتمع المدني في عمليات التشخيص التشاركي.

في هذا السياق، يمكن أن تشكل مساهمة الجمعيات والمنظمات غير الحكومية فرصة مواتية للتعبير عن آرائها وتصوراتها في عملية التخطيط الترابي، مع تتبع وتقييم مشاريع التنمية الترابية وأثرها الاجتماعي، الاقتصادي والبيئي على المواطنات والمواطنين.

ثانيا: المشاركة في التخطيط الترابي

[6] أحمد مفيد، "ضمانات الحقوق والحريات في دستور 2011"، المجلة المغربية للسياسات العمومية، دستور حقوق الإنسان: قراءات وأبحاث، 2014، ص 22

برزت الحاجة إلى سن سياسة التخطيط في الاستجابة لمتطلبات التنمية والحاجيات المتغيرة والمتوازنة[7]، وهي استجابة فرضها الواقع المتطور المتحول والأزمات المتصاعدة[8]. ومن منطلق أن الناس أدرى بمشاكلهم المحلية، ومن ثم فإن مشاركتهم تعتبر ضرورية حتى تكون تلك البرامج معبرة عن الاحتياجات الحقيقية للساكنة وتتم هذه المشاركة من خلال ما يلي[9]:

- اللقاءات بين المواطنين والمسؤولين الترابيين، وتعتبر هذه اللقاءات وسيلة مهمة في تحقيق الحكامة الترابية، وتجسيد التفاهم المتبادل بين المواطنين والمسؤولين المحليين المنوط بهم عملية التنمية، وذلك لما يترتب عليها من خلق المناخ الملائم للتعاون في المستقبل، وتشخيص الواقع الترابي وتهيئة المواطنين للمشاركة في هذه العملية، ويعتبر أعضاء المجالس الترابية إحدى حلقات الاتصال المهمة حيث يحرضون على تبني مطالب وآراء المواطنين ومشاكلهم المجتمعية حتى يضمنوا أصواتهم في الانتخابات اللاحقة.

- الوسائل التي تتيحها الدولة للمواطنين من أجل إبداء آرائهم ومقترحاتهم، ويأتي في مقدمة هذه الوسائل العرائض الموجهة للجماعات الترابية، والعرائض الموجهة للمؤسسات العمومية، والملتمسات في مجال التشريع، بالإضافة إلى بعض الآراء والاقتراحات المقدمة من طرف الهيئات الاستشارية التي تم إرساؤها بمجالس الجماعات الترابية. وهناك بعض الأنظمة التي تعمل على وضع «صندوق الاقتراحات والرقم الأخضر لتلقي الشكاوى الخاصة بناحية القصور في أداء الخدمات، كما يزداد الاهتمام اليوم في بعض الدول باجتماعات المواطنين من خلال الندوات لمناقشة خطط السياسة العمومية والمشكلات الرئيسية التي تواجه المجتمع، وتعتبر الاستفتاءات إجراء من إجراءات عملية صنع القرار ووسيلة من وسائل التعبير عن احتياجات ورغبات المواطنين .

- وسائل الإعلام، تمثل الأجهزة الوسيطة مثل الإذاعة والتلفزة والصحف أهم قنوات الاتصال بين المواطنين والمسؤولين عن تدبير الشأن العمومي، والتي تساعد المواطنات والمواطنين في إيصال تظلماتهم وشكاويهم حول بعض القضايا التي يرون فيها أولوية لتنمية مجالهم الترابي، لمساعدتهم على تنمية وتحسين ظروف عيشهم.

[7] ظهير الشريف رقم 4.02.411 صادر في 41 من رجب 4161 شتنبر 6002 القانون رقم 24.11 المتعلق بمدونة الشغل المنشور في الجريدة الرسمية عدد 4421 بتاريخ 01 دجنبر 6002 الصفحة 3969

[8] أصبح ظهور عدد من الكوارث والأزمات الطبيعية والصحية يشكل معطى في اتخاد القرارات المناسبة من أجل التخفيف من أثر هذه الكوارث. وقد أثبتت أزمة كوفيد التي غمرت مختلف بقاع العالم أن التخطيط للبرامج والسياسات ينبغي أن يأخد بعين الاعتبار الإمكانيات المتاحة أو التي ينبغي تعبئتها من أجل وضع مخططات لتدبير الأزمات. وهو نفس الأمر يالنسبة للتغييرات المناخية التي أثرت على المورد المائية وطول فترات الجفاف في عدد من البلدان مما خلق ضغطا كبيرا من أجل البحث عن نماذج بديلة في التصدي ومقاومة الأزمات الناتجة عن المناخ والكوارث الطبيعية.

[9] جمال اقليقبل، دور المجتمع المدني في تحقيق التنمية المحلية منتدى المواطنة نموذجا، بحث لنيل دبلوم الماستر في القانون العام، جامعة الحسن الثاني المحمدية ،2011– 2012، ص 64

الفقرة الثانية: تقييم فعلية الديمقراطية التشاركية

تحدث مجالس الجماعات بشراكة مع فعاليات المجتمع المدني هيئة استشارية تختص بدراسة القضايا المتعلقة بتفعيل مبادئ المساواة وتكافؤ الفرص ومقاربة النوع، بينما تحدث مجالس الجهات، بالإضافة إلى هذه الهيأة المذكورة، هيئتين أخريتين وهما هيئة استشارية تختص بدراسة القضايا المتعلقة باهتمامات الشباب، وهيئة استشارية بشراكة مع الفاعلين الاقتصاديين بالجهة تهتم بدراسة القضايا الجهوية ذات الطابع الاقتصادي. ويحدد النظام الداخلي لكل مجلس كيفيات تأليف هاتين الهيئتين وتسييرهما. لذلك فإن تقييم فعلية إعمال آليات الديمقراطية التشاركية في التدبير الترابي، بات يسائل مستوى إرادة الفاعلين الترابيين في الرفع من مؤشرات التدبير التشاركي لقضايا التنمية، من أجل ضمان مشاركة فعلية للهيئات الاستشارية، وأيضا العمل على تشجيع تلقي العرائض وإقرار العمل بالميزانية التشاركية.

أولا. فعلية مشاركة الهيئات الاستشارية

يتمثل هذا الدور في الآليات الاستشارية التي أتاحها المشرع المغربي بشأن تفعيل المشاركة في صناعة القرارات العمومية، وذلك عن طريق إحداث آليات للحوار والتشاور بالجماعات الترابية. حيث نصت المقتضيات الدستورية خصوصا من خلال الفصل 139 على أنه "تضع مجالس الجهات والجماعات الترابية الأخرى آليات تشاركية للحوار والتشاور، لتيسير مساهمة المواطنات والمواطنين والجمعيات في إعداد برامج العمل وبرامج التنمية"

نجد في هذا الصدد تنصيصا واضحا لهذه الآليات ضمن مقتضيات القوانين التنظيمية للجماعات الترابية لاسيما بالباب الخامس منها المخصص للآليات التشاركية للحوار والتشاور حيث تحدث مجالس الجماعات آليات تشاركية للحوار والتشاور لتيسير مساهمة المواطنات والمواطنين والجمعيات في إعداد برامج العمل وتتبعها طبق الكيفيات المحددة في النظام الداخلي للجماعة[10].

إن إرساء آليات الحكامة الترابية مرتبط بمستوى تحقيق المشاركة، وتبسيط المساطر المساهمة في تجويد الفعل العمومي، لذلك، فقد حمل المشرع المغربي الجماعات الترابية مسؤولية وضع آليات تشاركية، وذلك من أجل تمكين المجتمع المدني والمواطنات والمواطنين من المشاركة السياسية في تدبير الشأن العام والمساهمة في بلورة وإعداد السياسات العمومية.

غير أن إرساء هذه الهيئات يطرح مجموعة من الإشكاليات من قبيل المسار الذي يتعين قطعه، وما هي المعايير التي ينبغي اعتمادها من أجل اختيار أعضاء الهيئات الاستشارية؟ وأي موقع للمنتخب فيما يخص تشكيل أعضاء الهيئات؟ وما هي حدود العلاقة بين الهيئات الاستشارية ومجالس الجماعات الترابية؟ هذا بالإضافة إلى عديد من التساؤلات المرتبطة بالمقاربة التنظيمية والتدبيرية والدور الاستشاري المنوط بالهيئات الاستشارية. [11]. إذ يخضع

[10] يتعلق الأمر هنا بالهيئات الاستشارية المكلفة بتفعيل المساواة وتكافؤ الفرص ومقاربة النوع المنصوص عليها في المادة 120 من القانون التنظيمي 113-14 المتعلق بالجماعات والمادة 111 من القانون التنظيمي 112-14 المتعلق بالعمالات والأقاليم، وكذا المادة 117 من القانون التنظيمي 111-14 المتعلق بالجهات. وتحيل كل هذه المواد على الأنظمة الداخلية للجماعات الترابية بمستوياتها الثلاثة من أجل تحديد الكيفيات الإجرائية لتشكيل هذه الآليات وطريقة تدبيرها وتسييرها.

[11] في هذا السياق في قد أعدت وزارة الداخلية دلائل خاصة بعمل هذه الآليات حسب المستويات الثلاثة للجماعات الترابية ووضعته رهن إشارة مختلف الأطر الإدارية والمستشارات وعضوات وأعضاء مختلف المجالس والهيئات الاستشارية للمساواة وتكافؤ الفرص ومقاربة النوع ولفائدة المجتمع المدني.

الرأي الاستشاري الذي تصوغه هذه الهيئات لشكليات تنظيمية قد تفقده محتواه، ويصير مرتبطا بمزاجية الرئيس أو نوابه في قبوله وإدراجه في جدول أعمال دورات المجلس أو عدم التصويت عليه، وذلك بسب الصراعات السياسية بين الأعضاء، وتضيع بالتالي الجدوى من إعداد وتتبع مآل هذه الآراء.

نستخلص من هذه المعطيات، أن مختلف هذه العناصر تشكل لبنة أساسية في توفير الظروف الملائمة من أجل مشاركة المجتمع المدني في تقييم برامج التنمية الترابية، قصد إعداد توصيات وآراء بشأن عملية تحيين البرامج واقتراح السبل الناجعة لبرمجة المشاريع التي تم التشاور حولها، أو تلك الواردة عن الجمعيات في إطار آليات الديمقراطية التشاركية.

ثانيا. المشاركة عبرتقديم العرائض

أثير نقاش كبير حول الجدوى من اعتماد العرائض على المستوى الترابي على ضوء المعطيات الدستورية والقانونية المتعلقة بآليات الديمقراطية التشاركية لاسيما العرائض الموجهة للجماعات الترابية. غير أن إسهام العرائض في تحقيق الديموقراطية لا يتوقف فقط على الإصلاحات التشريعية، بل كذلك على مواقف الفاعلين السياسيين، من خلال تأطير دور المنتخبين وتعزيز تواصلهم مع محيطهم[12]، وجعلهم يقتنعون بالعائد الديموقراطي والتنموي لآلية العرائض، ويثقون في قدرات وخبرات المواطنين دون التوجس من تبلور سلطة مضادة أو موازية للتدبير الرسمي.

في المقابل، تظل مسؤولية الفاعل المدني حاضرة بقوة، من خلال الالتزام بالمقتضيات التشريعية والتنظيمية، والوعي بحدود الدور الترافعي للمجتمع المدني، باعتباره إطارا للدفاع عن حقوق المواطنين، وليس لخدمة مصالح خاصة، دون إغفال متطلبات الحكامة، وضرورة تعزيز شفافية عمل الجمعيات بنشر الوثائق الإدارية والمالية وتعميق أخلاقيات التواصل والتطوع والمبادرة[13]، مع حسن توظيف السياق وتوخي التكامل مع باقي أدوات الديموقراطية التشاركية، كالملتمسات التشريعية والآراء الاستشارية ومنتديات التشاور العمومي، والتي يُلاحظ تسجيل تأخر كبير في تفعيلها بشكل يتناقض مع رهانات دسترتها[14]. فإلى حدود اللحظة لم يتم التقدم بأي ملتمس تشريعي بسبب صعوبة الشروط الموضوعية والمسطرية[15]، كما لم يتم إحداث هيئات للتشاور قصد إشراك مختلف الفاعلين الاجتماعيين في إعداد السياسات العمومية وتفعيلها وتنفيذها وتقييمها. وهو ما يستدعي

وتباشر المديرية العامة للجماعات الترابية مع صندوق الأمم المتحدة للمرأة ONU FEMME وعدد من المنظمات الدولية العاملة في هذا المجال برامج تكوينية مكثفة لفائدة هؤلاء الفاعلين الترابيين والمؤسساتيين الرفع من قدراتهم التدبيرية والتنظيمية في مجال الديمقراطية التشاركية، النوع الاجتماعي، الآراء الاستشارية، العرائض .....

[12] Mathias Le Galic, La démocratie participative : le cas nantais, Harmattan, 2004, p.205

[13] Touhtou, Rashid. Civil Society in Morocco under the New 2011 Constitution : Issues, Stakes and Challenges. Arab Center for Research & Policy Studies, 2014, www.jstor.org/stable/resrep12647. Accessed 2 Mar. 2021, p.34-35

[14] World bank group "governing towards efficiency, equity, education and endurance, a systematic country diagnostic", June 2018, p.126

[15] من بين هذه الشروط أن تكون لائحة دعم الملتمس موقعة على الأقل من قبل 25000 من مدعمي الملتمس، وأن تكون مرفقة بنسخ من بطائقهم الوطنية للتعريف، والإفراط في تعداد موانع رفض الملتمس عبر وضع شروط تحتمل عدة تأويلات كتحقيق المصلحة العامة وعدم المس بالثوابت الجامعة للأمة وعدم التعارض مع المواثيق والمعاهدات والاتفاقيات التي صادقت عليها المملكة أو انضمت إليها (المواد 4-7 من القانون التنظيمي رقم 64.14 بتحديد شروط وكيفيات ممارسة الحق في تقديم الملتمسات في مجال التشريع)

الوقوف على تقييم الصعوبات التي تواجه تفعيل العرائض الموجهة للجماعات الترابية من حيث موضوعاتها ومستوى التفاعل معها وتتبع تنفيذها.

كما طرحت آلية تقديم العرائض مجموعة من الملاحظات على المستوين الترابي والوطني. فرغم الإيجابيات الكثيرة التي جاء بها الدستور والقوانين التنظيمية في مجال تقديم العرائض، إلا أن هناك العديد من المعيقات التي تشكل حاجزا لممارسة هذا الحق، وما يثير الجدل هنا حول عدد الإحالات التي تعرض لها هذا الحق في المشاركة، المنصوص عليه في الفصل 136 من الدستور. فقد أحال هذا الأخير مسألة تنظيم وكيفية ممارسة هذا الحق على القوانين التنظيمية للجماعات الترابية، التي أحالت بدورها على المراسيم التطبيقية كل ما يتعلق بالوثائق المرفقة والشكل الذي يجب أن تكون عليه العريضة على المستويات الترابية الثلاث. الشئ الذي يؤكد تراخي الإرادة السياسية في إرساء فعلي لآليات الديمقراطية التشاركية، وبالتالي إضعاف ممارسة هذا الحق خصوصا وأن الطبيعة المرنة للمراسيم وقابلتها للتعديل في كل لحظة، ودون رقابة، بشكل يجعل هذا الحق لا يتسم بالثبات الدائم والمحصن[16].

لذلك فإن المشاركة من خلال تجربة العرائض بالمغرب أبانت عن أوجه قصور لا حصر لها بسبب إشكالات قانونية وعملية، مما يستوجب مراجعة مساطرها واتخاذ خطوات حاسمة نحو الديمقراطية التشاركية[17]. فالإفراط في وضع الشروط الشكلية والتعسف في تأويل الشروط الموضوعية يكاد يفرغ المشاركة المواطنة من مضمونها[18]، بدل تدعيمها وتحويلها إلى ثقافة موجهة للفعل العمومي في اتجاه تحسينه وزيادة منسوب الثقة في المؤسسات الرسمية. والرفع من نجاعة أداء المؤسسات المنتخبة من خلال تحسين آليات استقبال العرائض وتعزيز الانفتاح على المواطنات والمواطنين والجمعيات في دعم التنمية الترابية وتجويد مسلسل إعدادها وتقييمها.

ثالثا: إقرار الميزانية التشاركية

رغم العدد المحدود للجماعات الترابية المنخرطة في إعمال الميزانية التشاركية[19]، فإن التقييم التشاركي يركز على معيار مستوى إقرار هذه الآلية، حيث يستدعي تقييم هذا المؤشر قياس مستوى شفافية العمليات المالية للجماعات الترابية من خلال نشر مختلف المعطيات والمعلومات المحاسباتية عبر وسائل التواصل المؤسساتي، وكذا عبر منشورات خاصة كي يطلع عليها العموم، وذلك من أجل معرفة القدرات المالية والإمكانات المادية التي تتوفر عليها، وبالتالي الوقوف على الإكراهات التي تعاني منها، ونقط القوة ونقط الضعف في ماليتها. كما تمكن من معرفة الفرص التي يمكن استغلالها والمخاطر التي يجب تجنبها.

يمكن القول، إن الإشكالات التي تواجهها الجماعات الترابية في إرساء فعلي للميزانية التشاركية ترتبط أساسا بضعف رغبة المسؤولين للانخراط في منظومة التقييم التشاركي، والذي سيمكن بلا شك من الحد من الفساد المالي

[16] عبد الغني مزيدة، "الآليات التشاركية والعرائض أمام الجماعات الترابية في المغرب"، المجلة المغربية للسياسات العمومية، العدد 16، الرباط، 2015، ص. ص 142-154

[17] سارة ان رايك، "المجتمع المدني وتشكيل السياسات العامة: استراتيجيات من المغرب ومصر"، موقع مبادرة الإصلاح العربي، 4 يوليو 2017، متاح على: https://bit.ly/3c0QyHO، تاريخ الاطلاع 22 مارس 2022

[18] على المستوى المحلي يتم رفض العديد من العرائض لمجرد عيوب بسيطة كان بالإمكان تنبيه أصحاب العريضة لتصحيحها واستكمالها كعدم تحديد عنوان العريضة والجهة المستقبلة وغياب وثيقة تفويض الممثل القانوني للجمعية، أو بسبب تفسير ضيق للشروط المتعلقة بمجال عمل الجمعية.

[19] من بين الجماعات المستفيدة من برنامج الميزانية التشاركية الطي تشرف عليه المديرية العامة للجماعات الترابية هناك جماعة تطوان، العرائش وشفشاون

والإداري، كما تم توصيفه في تقارير المجلس الأعلى للحسابات والمفتشية العامة لوزارة المالية، وذلك بعدد من الجماعات الترابية، منها ما عرض على أنظار محاكم جرائم الأموال. وهو ما يستدعي التفكير الجدي في تعزيز آليات المساءلة العمومية للتدبير الجماعي من خلال مشاركة المجتمع المدني في تتبع وتقييم برامج التنمية الترابية، وفق معايير ومحددات تضمن الموضوعية والشفافية المطلوبتين من أجل ضمان نجاح أكبر لهذه الوظيفة المعززة لمؤشرات الحكامة التشاركية بالمجال الترابي.

لذلك يتيح التقييم التشاركي، الذي يمكن أن يساهم به المجتمع المدني والمواطنات والمواطنين، فرصة للوقوف على مردودية مجالسهم المنتخبة وعلى مستوى أدائهم بإيجابياته وسلبياته، خاصة وأن التقييم التشاركي يتسم بقدر من الموضوعية بالنظر إلى أن الجهات المكلفة به يفترض أن تتمتع بالشفافية والاستقلالية عن مختلف الألوان السياسية المشكلة للمجالس المنتخبة. لذلك فإن تقييم نجاعة أداء الجماعات الترابية يساهم في تحديث تدبيرها، وجعله أكثر نجاعة وفعالية في التوظيف الأمثل للإمكانيات المالية والتقنية والبشرية، وتخطي معيقات سوء تدبير الموارد، وكيفيات بناء القرارات بشكل تشاركي وجعلها ذات أثر فعال على مستوى النتائج العامة لمشاريع التنمية الترابية.

الفرع الثاني: تقييم مأسسة إدماج النوع في برامج التنمية

تعد برامج التنمية الترابية ركيزة أساسية لتعزيز الاندماج الاجتماعي وتحقيق التوازن والعدالة المجالية بين المناطق والأقاليم داخل المجال الترابي الجهوي، إلا أن فعالية هذه البرامج لا يمكن أن تتحقق بشكل كامل دون مراعاة مقاربة النوع، التي تمثل أداة لتحليل الفوارق الاجتماعية والاقتصادية بين الجنسين واستيعاب احتياجات مختلف الفئات بما يضمن توزيعا عادلا للفرص والموارد.

الفقرة الأولى: مؤشر النوع الاجتماعي في مشاريع التنمية

إن إدماج مقاربة النوع في برامج التنمية الترابية يهدف إلى تجاوز التفاوتات القائمة بين النساء والرجال، من خلال تعزيز مشاركة المرأة في اتخاذ القرار وضمان استفادتها من مشاريع وبرامج التنمية. كما يسهم هذا التوجه في تحقيق الإنصاف الاجتماعي، ودعم دور المرأة كفاعل محوري في بناء اقتصاد محلي قوي ومستدام.

وفي هذا السياق، يبرز دور الفاعلين الترابيين في صياغة برامج تنموية وسياسات ترابية تراعي النوع الاجتماعي، مع التركيز على إدماج هذه المقاربة في مختلف مراحل التخطيط والتنفيذ والتقييم. لذلك فإن التركيز على مؤشر النوع الاجتماعي في تقييم برامج التنمية الترابية، يشكل محورا أساسيا في مدى نجاعة التدخلات العمومية على المستوى الترابي، ليس فقط لارتباطه بتحقيق المساواة بين الجنسين كحق من حقوق الإنسان، بل أيضا لدوره في تعزيز التنمية الشاملة التي تعود بالنفع على المجتمع بأسره.

على مستوى التخطيط لمشاريع التنمية، فإن مؤشر النوع الاجتماعي يرتبط بشكل عرضاني على مستوى جميع مراحل بلورة وتقييم هذه المشاريع. لذلك فإن السؤال الجوهري الذي يطرح نفسه هنا: هل يتم استهداف النساء واستحضار حاجياتهن وتطلعاتهن ضمن رؤية شاملة لفهم الفوارق الاجتماعية بين الجنسين من جهة وأيضا الفوارق بين المجالات الترابية. وذلك من أجل تحقيق التنمية المتوازنة والتشاركية، لاسيما أن النساء في القرى، وخاصة في المناطق الزراعية، يلعبن دورا كبيرا في الإنتاج الزراعي وفي تربية المواشي. لذلك ينبغي أن تشمل المؤشرات القائمة على النوع مختلف التدابير لتعزيز موقعهن في صياغة البرامج والمشاريع التنموية على المستوى الترابي،

وبالتالي تجعل من هذا المعطى مكونا أساسيا لإجراء تقييم مبني على النوع يراعي المحددات المرتبطة بالاحتياجات الأساسية للنساء، والأخذ بعين الاعتبار الصعوبات التي تواجهن فيما يتعلق بالولوج إلى الموارد والدعم المشاريع.

كما يمكن ان نستحضر في هذا الصدد، المشاريع المتعلقة الصناعات التقليدية ومستحضرات التجميل على سبيل المثال باعتبار أن هذه المجالات يمكن أن تسهم فيها النساء بشكل كبير. إذ يمكن أن نقف على استهداف النساء للمشاركة في اللقاءات التشاورية المتعلقة بالتشخيص الترابي، او خلال مرحلة البرمجة المتعددة السنوات التي تعدها الجماعات الترابية بمختلف مستوياتها. ونفس الأمر يتعلق بقطاع الصيد البحري أيضا، فهل يتم تشجيع النساء على الانخراط في هذا القطاع؟ بالنظر إلى كون هذا القطاع غالبا ما يكون ذكوريا بشكل تقليدي، ولكن يمكن خلق فرص جديدة للنساء في هذا المجال.

الفقرة الثانية: المساواة والعدالة المجالية

إن التوزيع العادل لهذه المشاريع ينبغي أن يأخذ بعين الاعتبار المناطق القروية والمهمشة حيث تكون النساء أكثر عرضة للتهميش والإقصاء الاجتماعي رغم إسهامها الكبير النشاط الزراعي. لذلك فإن مؤشر النوع الاجتماعي يساهم في ضمان تحقيق تنمية متوازنة وشاملة قائمة على المساواة والعدالة المجالية ولتقليص الفوارق بين المجالات الترابية المتضررة من جهة، ومن جهة أخرى تقليص الفوارق بين الجنسين من أجل ضمان التوازن في الولوج العادل للثروات وللفرص الاجتماعية والاقتصادية.

في هذا السياق، فإن التقييم التشاركي المبني على النوع الاجتماعي، يمكن أن يقف إضافة إلى المعايير السابقة، على معيار الولوجية، حيث أن اختيار موقع المشاريع المحددة من طرف المؤسسات العمومية والجماعات الترابية ينبغي أن يسهل الولوج إليها من قبل النساء، لضمان استفادتهن في المناطق النائية من فرص التكوين والمواكبة،

كما يمكن أن يساعد النساء على تأسيس مقاولاتهن في ظروف تضمن المساواة وتكافؤ الفرص في الولوج للخدمات المقدمة في هذا المجال، فيما يمكن أن تساهم به مختلف الكفاءات الوطنية، من خلال التعاونيات والشركات أو من خلال دور المجتمع المدني، في تعبئة وتأطير المبادرات المدنية لتشجيع المقاولات النسائية في الارتقاء بالنسيج الاقتصادي والمساهمة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية الدامجة.

خلاصة

نستخلص من خلال ما سبق أن تقييم أداء الجماعات الترابية من شانه تحديث تدبيرها، وجعله أكثر نجاعة وفعالية من حيث مساهمته في التوظيف الأمثل للإمكانات المالية والتقنية والبشرية وتخطي تبديدها دون نتائج واضحة. والتحديد الدقيق للحاجيات ومجالات النقص، وبالتالي تيسير مهمة اتخاذ قرارات وتدابير أكثر فعالية. من جهة أخرى يتيح التقييم فرصة للمواطنين للحكم على مردودية مجالسهم المنتخبة بشكل شفاف، على مستوى أدائهم بايجابياته وسلبياته.

فإلى جانب الدور الذي تقوم به المجالس الجهوية للحسابات أو باقي الهيئات الرقابية الأخرى في تحسين التدبير والرفع من جودة التجهيزات والبنيات التحتية العمومية وخدمات المرافق العمومية. فإن التقييم التشاركي يمكن أن يقوي من مؤشرات نجاعة أداء الجماعات الترابية من خلال التأكد من مدى نجاعة التدخلات العمومية على المستوى الترابي، خصوصا ما يرتبط بالمهام المنوطة بالفاعلين الترابيين من أجل تجويد الأثر الاجتماعي والاقتصادي للقرارات الترابية.

لائحة المراجع

أحمد مفيد. (2014). ضمانات الحقوق والحريات في دستور 2011 .المجلة المغربية للسياسات العمومية، دستور حقوق الإنسان: قراءات وأبحاث، 22.

جمال اقليقبل .(2012-2011) .دور المجتمع المدني في تحقيق التنمية المحلية: منتدى المواطنة نموذجا (بحث لنيل دبلوم الماستر في القانون العام). جامعة الحسن الثاني المحمدية، 64.

عبد الغني مزيدة. (2015). الآليات التشاركية والعرائض أمام الجماعات الترابية في المغرب .المجلة المغربية للسياسات العمومية، (16)، 142-154.

وزارة الداخلية، المديرية العامة للجماعات الترابية. (د.ت) .منهجية إعداد مخطط التتبع والتقييم والتعلم المتعلق ببرنامج التنمية الجهوية، 13.

سارة ان رايك. (2017، 4 يوليو). المجتمع المدني وتشكيل السياسات العامة: استراتيجيات من المغرب ومصر .موقع مبادرة الإصلاح العربي .متاح على) https://bit.ly/3c0QyHO :تاريخ الاطلاع: 22 مارس 2022.

القانون التنظيمي 111.14 المتعلق بالجهات.

القانون التنظيمي 112.14 المتعلق بالجماعات والأقاليم.

القانون التنظيمي 113.14 المتعلق بالجماعات.

ظهير شريف رقم 4.02.411 صادر في 41 من رجب 4161 (شتنبر 2002)، القانون رقم 24.11 المتعلق بمدونة الشغل، المنشور في الجريدة الرسمية، عدد 4421، 01 دجنبر 2002، 3969.

Bureau indépendant de l'évaluation. (2016, janvier). Évaluation du portefeuille des pays: Maroc (1997–2015) Volume 1: Rapport d'évaluation. Fonds pour l'environnement mondial, 8.

Centre d'excellence en évaluation – Canada. (2017, 13 octobre). Guide sur l'évaluation rapide de l'impact. Disponible sur: https://www.canada.ca/fr/secretariat-conseil-tresor/services/verifications-evaluations/centre-excellence-en-evaluation.html.

Mathias Le Galic. (2004). La démocratie participative: le cas nantais. Harmattan, 205.

Rashid Touhtou. (2014). Civil Society in Morocco under the New 2011 Constitution: Issues, Stakes and Challenges. Arab Center for Research & Policy Studies. Disponible sur: www.jstor.org/stable/resrep12647 (Consulté le 2 mars 2021), 34-35.

World Bank Group. (2018, June). Governing towards efficiency, equity, education and endurance: A systematic country diagnostic, 126.

Diana Burgos-Vigna. (2005). La circulation d'un modèle de démocratie locale en Amérique latine: l'exemple du budget participatif. América: Cahiers du CRICCAL, 33(1), 83-94.